تقييد مشاركة المواطنين: قمع الاحتجاجاتخلال قمة مجموعة الثماني، تم تركيب حواجز عالية لحماية ما يُعرف بـ"المنطقة الحمراء" المحيطة بمكان الاجتماعات، وأُغلقت المطارات ومحطات السكك الحديدية ومخارج الطرق السريعة، في اليوم الأول للقمة، سارت الأحداث وفق نمط متكرر: بعد هجمات مجموعة "الكتلة السوداء"، ردت الشرطة بمهاجمة المشاركين أو القريبين من الاحتجاجات السلمية، بشكل خاص، بعد هجوم الشرطة، ردّت بعض مجموعات المتظاهرين برمي الحجارة، فاستخدمت الشرطة سيارات مصفحة. خلال إحدى المواجهات، علقت سيارة جيب تابعة لقوات الكارابينييري (قوة شرطة عسكرية إيطالية)، وتعرضت للهجوم من قبل المتظاهرين. أحد أفراد الكارابينييري بداخلها أطلق النار،داخل المنطقة الحمراء، استخدمت الشرطة خراطيم المياه الممزوجة بمواد كيميائية ضد المتظاهرين من حركة ATTAC والجماعات اليسارية والنقابات، وفي مساء 21 يوليو، اقتحمت الشرطة مدرسة دياز، حيث كان منتدى جنوة الاجتماعي (GSF) – وهو التنسيق بين مجموعات الحركات الاجتماعية المنظمة للاحتجاج – وفريقها القانوني، مقرّين. وُصف سلوك الشرطة بأنه وحشي للغاية من قبل الصحافة وأكد ذلك أعضاء البرلمان الذين كانوا حاضرين. من بين الـ93 شخصًا الذين تم احتجازهم واعتقالهم في المبنى،في الأيام التي تلت ذلك، نُشرت شهادات متنوعة حول سوء معاملة المدنيين في ثكنات بولزانتو، خاصة تلك الصادرة عن أجانب، التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرّض له المعتقلون. باستخدام الغاز المسيل للدموع والهراوات وإجبار المحتجزين على الوقوف لساعات، في عام 2012، في المقابل، صدرت أحكام قاسية جدًا (وصلت إلى 12 عامًا) بحق عشرة متظاهرين متهمين بـ"التخريب والتدمير".15 أكتوبر 2011: يوم عالمي للعمل الاحتجاجي توافد حوالي 300, كانت هذه الفعالية واحدة من الأكثر إشكالية، إذ شابتها احتجاجات عنيفة، مع غياب إرادة أو قدرة السلطات على حماية المتظاهرين السلميين.قال أحد منظمي الاحتجاج: لا سيما مع استخدام المناطق الحمراء. كان موجودًا منذ أوائل العقد الأول من الألفية، وفي عام 2005 عند محاولة الوصول إلى مجلس الشيوخ، وفي 2008 عند محاولة الوصول إلى مونتيشيتوريو، في 15 أكتوبر،خارج "المنطقة الحمراء"، هناك، واستمرت المواجهات لساعات.يعد قمع الاحتجاجات في جنوة مثالًا (رغم كونه متطرفًا إلا أنه نموذجي في جوانب عديدة، كما في روما 2011) على قمع الاحتجاجات في الألفية الجديدة، لا سيما الاحتجاجات التي تستهدف قضايا دولية وتضم عددًا كبيرًا من المشاركين من دول مختلفة. يناقش هذا الفصل التحولات الأخيرة في سياسات قمع الاحتجاجات والتحديات التي تطرحها أمام تطوير الديمقراطية ذات الجودة العالية.الحركات الاجتماعية ومراقبة الاحتجاج: مقدمةتتحدى الحركات الاجتماعية سلطة الدولة بإنشاء قوة مضادة مؤقتة. ولا تقتصر على المطالبة بتغييرات سياسية محددة فقط؛ بل تعتمد بشكل أساسي على الاحتجاج كوسيلة للضغط على صانعي القرار، مما يثير تحديًا لاحتكار الدولة لاستخدام القوة الشرعية. عندما تخرج الجماهير إلى الشوارع، غالبًا متجاوزة الحدود القانونية لتُسمِع صوتها، وبالتالي، تجد قوات الشرطة نفسها في وضع حرج يتمثل في تحقيق توازن بين الدفاع عن سلطة الدولة من خلال تطبيق القوانين واللوائح والاعتراف بحقوق التظاهر.إن تدخل الشرطة في حالات الانتهاكات ليس تلقائيًا دائمًا؛ فبخصوص النظام العام، وفي بعض الأحيان، ومع ذلك، تتمتع الشرطة بهامش واسع من الحرية في اتخاذ القرار على مختلف المستويات الهرمية. وغالبًا ما تُتخذ القرارات في اللحظة ذاتها بناءً على تقييم الوضع المحدد والديناميكيات التفاعلية. على الاحتجاج. فمن خلال زيادة تكاليف المشاركة في الاحتجاج، ومع ذلك، فإن الشعور بالظلم، إلى جانب تعزيز مشاعر الهوية والتضامن التي تثيرها القمع،وكما ورد في الفصل السابق، أو أحيانًا التصعيد، بين أساليب الشرطة والمتظاهرين. وقد تؤثر أيضًا على الأشكال التنظيمية المستخدمة،تشير الأبحاث الكمية، غالبًا بناءً على مقارنات شاملة بين الدول، من جهة أخرى،العسكرة، التحصين والسيطرة المدعومة بالاستخباراتهل نشهد عودة إلى نموذج القوة التصعيدية المتزايدة، أم تطوير أسلوب جديد لقمع الاحتجاجات؟ هل يمكننا ملاحظة انفصال واضح عن نموذج التحكم التفاوضي في إدارة الاحتجاجات الذي كان سائدًا في الثمانينات وحتى منتصف التسعينات؟ أم أن السيطرة على القمم المضادة عبر الحدود تعتبر استثناءً في نظام إدارة الاحتجاجات الذي يبقى في معظمه تفاوضيًا؟ يشير إدارة الاحتجاجات التفاوضية إلى تحول كبير عن أسلوب قمع الاحتجاجات الذي كان سائدًا في الديمقراطيات الغربية قبل الستينيات والسبعينيات. في الواقع، مبنيًا على افتراض سلوك الجماهير غير العقلاني (لوبون، المشككة في أي تجمع، تعطي أولوية منخفضة لحقوق التظاهر وتتوقع استخدامًا مكثفًا للقوة لقمع حتى الانتهاكات الصغيرة للقوانين والأنظمة. خلال دورة الاحتجاجات في "1968"، دفع هذا الموقف الشرطة إلى تعديل استراتيجيات السيطرة للتعامل مع محاولات منع الاحتجاجات غير المصرح بها، بعد الثمانينات، أصبح التركيز بدلًا من التدخلات القسرية على تقليل استخدام القوة، حيث تم التسامح مع بعض انتهاكات القانون (مثل العصيان المدني غير العنيف) بشكل عام،في الألفية الجديدة، في بعض أحداث

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

الاحتجاجات العابرة للحدود، عادت استراتيجيات القمع لتكون جزءًا بارزًا في إدارة الاحتجاجات، مما يعيد إلى الأذهان أسلوب "القوة التصعيدية"، من بين هذه التعديلات، يمكن ملاحظة دلالات واضحة على عسكرة الشرطة، حيث تم ملاحظة تواجد كثيف للشرطة في العديد من الأحداث العابرة للحدود في أمريكا الشمالية وأوروبا، حيث ارتدى الضباط دروع مكافحة الشغب الثقيلة، وتم نشر وحدات خاصة للتدخل القسري ضد "المشاغبين". كما تدخل الجيش في بعض الأحيان،قبل وأثناء القمم المضادة، ومعداتهم. كما لاحظ كل من ستار وفيرنانديز وشول (2011) "من غير المبالغة القول إن المكان يصبح منطقة حرب، مع ضباط يرتدون معدات عسكرية متطورة ويرافقهم مركبات مدرعة. زادت عسكرة المكان". ورصاصات بلاستيكية، ورشاشات المياه (أحيانًا مع رذاذ الفلفل)". وذكرت التقارير أن الذخيرة الحية استخدمت في قمة الاتحاد الأوروبي في غوتنبرغ في يونيو 2001 (أصيب ثلاثة متظاهرين) وفي جنوة (قُتل متظاهر واحد). كما تم استخدام الأسلحة غير القاتلة بشكل مفرط في بعض الحالات، والغازات في الأماكن المغلقة، واستخدام العصا الخشبية بطرق مخالفة للتعليمات.تظهر هذه التطورات كتحولات هامة عن أساليب إدارة الاحتجاجات التي كانت سائدة في الثمانينات والتسعينات. صحيح أن ظهور الإدارة التفاوضية لم يعني اختفاء التدخلات القسرية تمامًا، حيث أظهرت الأبحاث أن أساليب القمع القوية استمرت في بعض الحالات، خاصة ضد جماعات متطرفة صغيرة أو أعمال الشغب المرتبطة بكرة القدم. ولكن في حالة الاحتجاجات العابرة للحدود التي نظمتها حركات العدالة العالمية، كانت هذه السمات واضحة في الاحتجاجات الجماهيرية التي شارك فيها عشرات الآلاف أو حتى مئات الآلاف من المشاركين.فيما يخص الاحتجاجات العابرة للحدود، كان التركيز أكبر على فصل الزعماء السياسيين والمشاركين في القمم عن المخاطر المترتبة على الاتصال بالمتظاهرين، بدلاً من التفاوض مع المنظمين بشأن تحديد أماكن وحدود الاحتجاجات. في بعض الحالات (مثل غوتنبرغ وجنوة)، بدأت المفاوضات متأخرة وكانت غير منظمة إلى حد ما. حتى عندما كانت المفاوضات قد بدأت قبل الاحتجاجات،إلى جانب ذلك، كانت الممارسات القانونية (مثل قوانين المدينة، وقوانين وطنية) تستخدم بشكل متزايد لقمع الاحتجاجات، والفشل في التفريق، وكذلك قوانين المرور، كما في بعض الحالات التي تم فيها حظر التجمعات العامة أو منع المظاهرات. كما تم استخدام تصاريح الاحتجاج للحد من حركة المتظاهرين وتقييدهم في مناطق غير ملائمة.ترتبط استراتيجيات القمع والردع بشكل وثيق بالاستراتيجيات المعلوماتية. حيث أظهرت الدراسات تأثيرات كبيرة للتقنيات الحديثة في الرصد ومعالجة المعلومات في كيفية تنظيم الشرطة للاحتجاجات، بما في ذلك جمع المعلومات عن المتظاهرين،الشرطة في مواجهة الاحتجاجات: بعض التفسيراتكيف يمكننا تفسير الشرطة في مواجهة الاحتجاجات وتطورها؟ تشير دراسات الحركات الاجتماعية إلى بعض التفسيرات الرئيسية (الشكل 8.1) التي يبدو أنها لعبت دورًا في الأوقات الأخيرة.لقد حددت الأبحاث المتعلقة بالشرطة في مواجهة الحركات الاجتماعية ميلًا لاستخدام أساليب أشد في مواجهة الاحتجاجات ضد الجماعات الاجتماعية والسياسية التي يُنظر إليها على أنها تهديدات أكبر للنخب السياسية، 1995). بالإضافة إلى ذلك، ديلّا بورتا 1998). بالتأكيد، تمثل القمم المضادة تحديًا محددًا للقوات البوليسية، التي يتعين عليها الموازنة بين احترام حقوق التظاهر وبين الحفاظ على النظام العام وحماية الشخصيات المحلية، وخاصة الأجنبية (إريكسون ودويل 1999). هياكلها التنظيمية غير المحكمة، واستخدامها لاستراتيجيات العمل المباشر، فضلاً عن الشكوك الواسعة تجاه الشرطة (انظر ديلّا بورتا وريتر 2004؛ نوكس وجيلهام 2006؛ كما لاحظ فيرنانديز، "بعد احتجاجات منظمة التجارة العالمية في سياتل عام 1999، قائمة على الشبكات. 137). الموارد (المادية والقانونية) المتاحة للشرطة، معرفتها بالمحتجين، بالإضافة إلى الثقافة العامة للشرطة، والكفاءات القانونية، في السنوات الأخيرة، انعكست عسكرة التحكم في النظام العام في زيادة الوحدات شبه العسكرية، التي استخدمت على سبيل المثال في التدخل ضد تجار المخدرات، تسليحها، زيها وأكثر (في الولايات المتحدة، كراسكه 1996). كما تم اختبار الأسلحة غير القاتلة في مراقبة النظام العام غير السياسية (على سبيل المثال، مارتن وماكفيل 2004).تم ملاحظة أن تكتيكات الشرطة في السيطرة على الاحتجاجات تتبع بعض المفاهيم العامة لدور الشرطة. من خلال بصيرة جديدة مقارنة بالأبحاث السابقة، يبرز نوكس وجيلهام (2006) أهمية التحولات في الرؤى السائدة لأسباب الجريمة، والمبادئ المفاهيمية المقابلة التي تكمن وراء تدخلات الشرطة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق "علم الجريمة الجديد" الذي يركز على الحماية وإدارة المخاطر. تم استيراد عقائد "عدم التسامح" وكذلك التدريب العسكري والمعدات إلى مجال الشرطة في مواجهة الاحتجاجات من أشكال أخرى من السيطرة على النظام العام التي تعالج الجريمة الدقيقة أو شغب كرة القدم. كما يعد تطوير "القانون العقابي للعدو" حالة أخرى في هذا السياق. تعكس استراتيجية تعزيز الفضاء أهمية مفهوم الوقاية باعتباره العزل عن الخطر (ومن هم خطرين)، الحركة، الخصوصية) المواطنين الذين يُعتبرون أعداء محتملين.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

الفرضية هنا هي أن "تنفيذ الحقوق وكذلك أمان المتضمنين يمر بالضرورة عبر طرد هؤلاء الذين لا يستحقونها، 262). وما إلى ذلك. تسهل هذه الشرطة المعتمدة على الاستخبارات التوسع في صلاحيات الشرطة الوقائية (على سبيل المثال، في العديد من البلدان، أدت السياسات المتعلقة بمكافحة الإرهاب أو مكافحة الجريمة بشكل عام إلى تقديم جرائم جديدة مرتبطة بالجمعيات (العضوية أو الدعم المعنوي لجمعيات تخريبية أو إرهابية)، أو الجرائم ضد شخصيات الدولة ورؤساء الدول، لذلك،في هذا السياق، قدمت القوانين الجديدة المتعلقة بالإرهاب التي تم إقرارها على المستوى الوطني بعد أحداث 11 سبتمبر، وكذلك التعاون الدولي المحسن في قضايا الأمن، أدوات وقوانين تسمح بتقييد حقوق التظاهر بشكل متسق. ويصبح هذا الأمر أكثر وضوحًا عندما يتعلق الأمر بالحق في التظاهر عبر الحدود الوطنية، حيث توجد حساسيات خاصة فيما يتعلق بقدرة المواطنين على عبور الحدود الوطنية. إن الأنظمة الأكثر تشددًا في منح التأشيرات، بالإضافة إلى التعاون الشرطي لإنتاج قوائم محظورة من المحتجين المحتملين، علاوة على ذلك، ستار وآخرون 2008). على الرغم من أنه لا يتم استخدامها تلقائيًا، هناك تكيف متبادل، ويتحدثون بصدق أمام القوة، 171). هذا ما أطلق عليه سيدني تارّو وأنا (ديلّا بورتا وتارّو 2012) "الانتشار التفاعلي" بين المحتجين وتكتيكات الشرطة، مع عمليات تعلم وتكيف استراتيجي داخل كل من مجتمعات المحتجين والشرطة وعبر المجتمعات.وقد ربطت أبحاث العلوم الاجتماعية أيضًا بين أسلوب التدخل البوليسي وبعض خصائص البيئة الخارجية. لقد قيل إن الشرطة حساسة لخصائص التهديدات المدركة وكذلك للطلبات المتوقعة من السلطات والرأي العام. خاصة من السلطات، أكثر أهمية كلما بدا الاحتجاج تهديدًا أكبر لصورتهم. أكدت الأبحاث في الشرطة أن الضرورة التنظيمية هي الحفاظ على السيطرة على المواقف، سكولنيك 1966). يتمتع ضباط الشرطة بالفعل بدرجة عالية من التقدير في مواجهاتهم مع المواطنين، ولكنهم يجب أيضًا الحفاظ على (إلى درجات متفاوتة) دعم السلطات والجمهور.تؤثر الفرص السياسية على الشرطة في مواجهة الاحتجاجات. ساهمت مؤسسات الحركات الاجتماعية واعتدالها في الثمانينات والتسعينات واندماجها في أشكال السياسة المؤسسية المتزايدة في تقديم صورة عن حركة العدالة العالمية الناشئة باعتبارها عنيفة جدًا في تكتيكاتها وفقراء في قدرتها السياسية. في أوائل العقد الأول من القرن 21، يبدو أن عزل المحتجين في المجال المؤسسي للسياسة دفع الشرطة نحو استراتيجيات أكثر قسوة، تم تكييفها من تلك التي طبقت في العقود السابقة ضد الجماعات الضعيفة (التي لا تحظى بحماية سياسية) والظواهر التي يتم وصمها عمومًا مثل شغب كرة القدم (والستروم وأوسكارسون 2006؛في الختام، غالبًا ما يتميز فرض النظام على الاحتجاجات في الألفية الجديدة بالقسوة البوليسية و"عرض القوة". إن وجود الشرطة الكبير والملحوظ يذكر بأسلوب القوة المتصاعدة، والتقنيات. كما يلفت الانتباه في العديد من حالات فرض النظام على الاحتجاجات العابرة للحدود الحضور القوي للعناصر الردعية أو حتى المهددة، ومن أبرزها تحصين مواقع القمم، والإجراءات الأمنية العامة التي تهدف إلى حمايتها.بشكل عام، كان هناك عودة للاستخدام المكثف للقوة، خاصةً في سياق تعطيل الاحتجاجات مؤقتًا، ولكنها تبدأ عادةً في وقت متأخر، ويبقى الثقة بين المفاوضين من الجانبين منخفضة، أخيرًا، هناك محاولات واضحة لتنفيذ فرض النظام القائم على المعلومات الاستخباراتية، مع التركيز الكبير على جمع المعلومات بشكل واسع ومتكرر، ولكن هذا لا يترجم إلى استخبارات في مجال الاحتجاجات المتنوعة.تشكل هذه الخصائص بالتأكيد تراجعًا عن نموذج الإدارة التفاوضية، في العديد من الحالات، يتم جعل الاحتجاجات غير مرئية إن لم تكن غير مؤثرة، من خلال إبعادها عن الفضاء الرمزي الذي يلتقي فيه الأقوياء: ما وصفه كينغ ووادينغتون (2006) بـ "الشرطة الموجهة نحو الحصون الاستبعادية"، ونعوكيس وجيلهام (2006) بـ "العزل الانتقائي". يبدو أن حق التظاهر يتم التعرف عليه بشكل انتقائي بطرق متعددة: يتم حمايته بشكل ضعيف للأجانب أو الفاعلين الاجتماعيين الضعفاء، مع استبعاد أساليب الاحتجاج المباشر التي تُعرف بأنها غير قانونية وعنيفة. وقد قلصت التشريعات لمكافحة الإرهاب حقوق المحتجين بشكل أكبر. بعض هذه الاتجاهات الجديدة عادت في فرض النظام على موجة الاحتجاجات الأخيرة ضد أزمة التقشف.

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي